

تحرك عاجل

محكمة طوارئ ثدين ناشطين

أصدرت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ، في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، حكماً بسجن الناشط علاء عبد الفتاح لمدة خمسة أعوام، ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر لمدة أربعة أعوام، بعد إدانتهما بتهمة "نشر أخبار كاذبة"، والتي لفقت إليهما بسبب منشوراتهما عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويعتبر ذلك بعد أن ظل 28 شهراً محتجزين تعسفياً، لمجرد ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. وتطلب منظمة العفو الدولية بالإفراج عنهم على الفور ومن دون أي قيد أو شرط.

بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسى

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: [@AlSisiOfficial](https://twitter.com/AlSisiOfficial)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى فخامتكم للإعراب عن بواعث قلقنا بشأن سجن الناشط علاء عبد الفتاح ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر جواز، وللذين أدينا في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021 أمام محكمة طوارئ، بتهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"; وقد حكم عليهما بالسجن لمدة خمسة وأربعة أعوام تباعاً، بسبب ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. وتعتبر إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائرة من حيث المبدأ، إذ أن حكمها النهائي غير قابلة للاستئناف أمام محكمة أعلى درجة.

وحرّم المتهماً أيضًا من حقهما في الحصول على دفاع كافٍ؛ إذ منع محامييهما من التواصل معهما بخصوصية ونسخ ملفات الدعوى ولوائح الاتهام ومنطق الأحكام النهائية. وتقدم محاميا عبد الفتاح والباقر ببلاغات لدى المكتب المسؤول عن التصديق على الأحكام النهائية الصادرة عن محكمة جنح أمن الدولة طوارئ، بموجب المادة 14 من قانون الطوارئ.

ويُحتجز علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر تعسفياً منذ سبتمبر/أيلول 2019، بسجن طرة 2 شديد الحراسة، في ظل أوضاع قاسية ولإنسانية ومهينة، تنتهك الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2022، جُدّ حبسهما الاحتياطي 45 يوماً إضافياً، في إطار قضية منفصلة (رقم 1356 لعام 2019)، على خلفية اتهامات متعلقة بالإرهاب ولا تستند إلى أي أساس. وتحدث علاء عبد الفتاح، في أثناء الجلسة، إلى رئيس هيئة المحكمة بشأن عدم قانونية احتجازه وكذلك الأوضاع المزرية لسجنه، بما في ذلك حرمانه من الحصول على أي مواد للقراءة، ومن التريض في ساحة السجن والنوم على سرير أو فرش. وعلاوة على ذلك، أثار بواعث القلق حول ما رأه من انتهاكات تُرتكب بحق سجناء آخرين، وتعرضه للتهديد من ضابط أمن بعاقب أشد وطأة، إذا لم يلتزم صمته، وعزله عن السجناء الآخرين خلال نقله من السجن إلى المحكمة.

ورفضت محكمة النقض، في 18 يناير/كانون الثاني 2022، الطعن النهائي الذي قدمه علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر و27 آخرين ضد إدراجهم التعسفي في "قائمة الإرهابيين" في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، من دون اتخاذ أيٍ من الإجراءات القانونية الواجبة، في إطار القضية رقم 1781 لعام 2019. وتتضمن الآثار المترتبة على هذا القرار منع الأشخاص الذين يطالهم من السفر، وتجميد أصولهم، وحظرهم من المشاركة في أي عمل سياسي أو مدني لمدة خمسة أعوام.

ومن ثم، نحثّ فخامتكم على الإفراج عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فوراً ومن دون قيد أو شرط، وإلغاء الحكم النهائي الصادر بحقهما، وإسقاط جميع التهم ضدهما؛ إذ يأتي احتجازهما على خلفية ممارساتها السلمية لحقوقهما الإنسانية فقط. وإلى حين الإفراج عنهما، نحثكم على الحرص على احتجازهما في أوضاع تتماشى مع المعايير الدولية، وحمايتهما من التعرض للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة، وإتاحة المجال أمامهما للتواصل بانتظام مع أسرتيهما ومحامييهما.

وتقضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يُحتجز محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، و"إساءة استخدام حساب على موقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لعام 2019 المقدمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني. وفتحت نيابة أمن الدولة تحقيقات أخرى ضدهما حول تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لعام 2021، في إطار استراتيجية تتجهها السلطات على نحو متزايد، ويشار إليها بـ"إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مسمى.

وبدأت محاكمة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في القضية رقم 1228 لعام 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المدون والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسيجن"، الذي أُدين بـ"نشر أخبار كاذبة" على خلفية منشوراته عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام. ولم ينطق القاضي بالحكم النهائي في حضور المتهمين أو أسرهم أو محاميهما، على النحو المعتاد، بل أعلنه كاتب المحكمة فجأة أمام بعض المحامين الذين كانوا لا يزالون داخل القاعة. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2021، أحالت السلطات ما لا يقل عن 20 ناشطاً وصحفياً وسياسياً إلى المحاكمة أمام محاكم أمن الدولة طوارئ؛ ففي 22 يونيو/حزيران 2021، أُدين الباحث وطالب الدراسات العليا أحمد سمير سلطاوي بـ"نشر أخبار كاذبة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للبلاد"، وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام أمام محكمة طوارئ، استناداً إلى منشورات على موقع التواصل الاجتماعي أنكر كتابتها. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، حكم على البرلماني السابق زياد العليمي بالسجن لمدة 5 أعوام، بينما حكم على الصحفيين هشام فؤاد وحسام مؤنس بالسجن لمدة أربعة أعوام، لمشاركة منشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومحنتي آخر ينتقد سجل مصر في حقوق الإنسان وسياساتها الاقتصادية. وقد أُدينوا بـ"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد". وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا مهامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم، ومدافع حقوق الإنسان ومؤسس "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" عزت غنيم، و29 آخرين

إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهمة نشر "أخبار كاذبة" حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك، وتهم أخرى متعددة متعلقة بالإرهاب.

ويُحتجز علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في ظل أوضاع لإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة. وتحتجزهما سلطات السجن في زنزانتين صغيرتين تقترن إلى التهوية، وحرمتهم من الأسرة والفرش. وخلافاً للسجناء الآخرين، فإنهم يمْتَنَّان من الترُّيُض في ساحة السجن، ولا يُسمَح لهم باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتب أو صحف من خارج السجن على نفقتهم الشخصية. وتمنعوا سلطات السجن أيضاً من الحصول على الملابس الكافية أو أجهزة الراديو أو ساعات اليد، ولا تُوفَّر لهم المياه الدافئة، كما لا تسمح لهم بحيازة أي متعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وأخبر محمد الباقر زوجته، خلال زيارتها له في السجن، بأنه يعاني من آلام في مفاصله وعضلاتِه، نتيجة قلة الحركة وسوء أوضاع السجن. وإضافة إلى ذلك، تقدمت أسرتا محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح ببلاغات رسمية بشأن معاملتهما داخل السجن، بما في ذلك استثنائهما من تلقي اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، وسط القلق حيال نقل المُحتجزين من السجون إلى المحاكم من دون مُعدات للوقاية الشخصية، واحتجازهم داخل زنازين مُكتظة وفي أوضاع غير صحيحة. ولم تُتَّح أي معلومات حول ما آلت إليه هذه البلاغات حتى الآن. وفي 13 سبتمبر/أيلول 2021، أثار محامي علاء عبد الفتاح وأسرته مخاوفهم علَّا بشأن تعرُّضه لـ"خطر وشيك"، مُشيرين إلى أنه قد يميل إلى الانتحار وإلى أنّ أوضاع احتجازه المُرُوّعة تؤثِّر تأثيراً مُدمِّراً على صحته النفسية.

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نشرت الجريدة الرسمية قرار محكمة جنایات القاهرة بإدراج محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح في "قائمة الإرهابيين" لمدة خمسة أعوام، من دون اتخاذ أي من الإجراءات القانونية الواجبة، في إطار قضية نيابة أمن الدولة العليا رقم 1781 لعام 2019. ولم يكن محمد الباقر ومحاموه على علم بأنه يخضع للتحقيقات في القضية، قبل نشر قرار المحكمة، ولم تستجوبه نيابة أمن الدولة بشأن هذه القضية، ولم تصله أي معلومات بشأن التهم المُوجَّهة إليه على وجه التحديد.

وتعرَّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مراً ومتكرراً خلال الأعوام الأخيرة، واشتملت أسباب اعتقاله على دوره في ثورة 2011. أما محمد الباقر، فهو محامي حقوقى ومدير "مركز عدالة للحقوق والحريات" الذى أسسه في 2014. وكانا من بين آلاف المُحتجزين

تعسفياً في مصر، إما بسبب ممارساتهم السلبية لحقوقهم الإنسانية، أو بعد مثولهم فيمحاكمات فادحة الجور، تضمنت محاكمات جماعية وعسكرية.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 28 مارس/آذار 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغة الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح، محمد الباقر (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/4976/2021/en/>

Field Code